مجتمع

## نيجيريا تطرح لقاحاً جديداً للالتهاب السحايا

أعلنت منظمة الصحة العالمية أن نيجيريا أصبحت أول دولة في العالم تطرح لقاحاً جديداً ثورياً يسمى «مين5سي.في» لعلاج التهاب السحايا. وتعد نيجيريا إحدى الدول التي يتفشى فيها هذا المرض القاتل في القارة الأفريقية. وفي العام الماضي، سجّلت المنظمة زيادة 50 في المائة في حالات الإصابة السنوية في 26 دولة أفريقية يتوطن فيها التهاب السحايا. وقال المدير العام للمنظمة تيدروس أدهانوم غيبريسوس إن «طرح نيجيريا للقاح يقرّبنا خطوة من هدفنا المتمثل في القضاء على التهاب السحايا بحلول عام 2030». (رويترز)

## باكستان: 40 قتيلاً في حوادث سير خلال العيد

قُتل أكثر من 40 شخصاً جراء حوادث سير في باكستان خلال أيام عيد الفطر، أبرزها الحادث الذي تعرضت له حافلة في إقليم بلوشستان قبل ثلاثة أيام، ما أدى إلى مقتل 17 زائراً كانوا في طريقهم إلى حفل ديني. ووفقاً لأرقام الحكومة الإقليمية في إقليم البنجاب، أكبر الأقاليم الباكستانية، فإنه خلال اليومين الأولين من عيد الفطر، شهدت مدينة لاهور، مركز إقليم البنجاب، أكثر من 700 حادث سير، كما أن الحوادث التي وقعت في الإقليم عموماً وصل عددها إلى أربعة آلاف، ما أدى إلى مقتل 25 شخصاً وإصابة مئات. (العربي الجديد)

# عرقلة المساعدات إلى غزّة مستمرة

أعلن المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، أمس السبت، أن إسرائيل تواصل عرقلة إدخال الإمدادات الإنسانية الأساسية إلى قطاع غزة، وتستهدف عمليات توزيعها، وتمنع وصولها إلى محافظتي غزة والشمال، ما ينذر بتفاقم حالة المجاعة المنتشرة وتعميقها في هاتين المحافظتين على وجه الخصوص، اللتين يوجد فيهما ما لا يقل عن 300 ألف نسمة وفق تقديرات الأمم المتحدة. وأوضح الأورومتوسطي، في بيان، أن محدودية وصول المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء غزة، خصوصاً في مناطق شمال القطاع، ومنع التسليم العاجل للسلع الغذائية المنقذة للحياة، يفاقم على نحو سريع وخطير المستويات الكارثية لانعدام الأمن الغذائي التي يواجهها الفلسطينيون وخطر الموت من الجوع بالفعل، ولا سيما ما يتعلق بزيادة عدد الأطفال الذين يعانون سوء التغذية الحاد والأمراض المقترنة به. ووصل عدد الذين ماتوا بسبب الجوع وسوء التغذية إلى 28 طفلاً.

وأكد المرصد الحقوقي أن السلطات الإسرائيلية لا تزال تعرقل دخول المساعدات الإنسانية عبر المعابر البرية المؤدية إلى قطاع غزة على نحو سريع وفعال ومنتظم، وتفرض قيوداً أخرى بعد دخولها في ما يخص عمليات التوزيع والتسليم، وتعرقل دخولها على نحو شبه منتظم إلى مناطق شمال القطاع، محذراً من أن الهجوم العسكري الإسرائيلي الحالي على مخيم النصيرات للاجئين والهجوم المحتمل على رفح من شأنهما أن يزيدا الأمور صعوبة.

(العربي الجديد)

(جهاد الشرافي/ الأناضول)

# العراق نحو احتواء ذوي الإعاقة

بغداد ـ **محمد الباسم**

تمنح وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رواتب شهرية للأشخاص ذوي الإعاقة في العراق، بالإضافة إلى مبادرات أطلقتها الحكومة مؤخراً ومنها المجلس الأعلى للشباب، الذي أعلن مؤخراً عن تشكيل فريق العراق الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة ويتألف من ألف شاب وشابة، ويهدف إلى دعم الأشخاص ذوي الإعاقة مادياً ومعنوياً. وتعمل الحكومة العراقية والمجلس الأعلى للشباب، بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، على إيلاء الأشخاص ذوي الإعاقة اهتماماً يُعد الأكبر مقارنة بجهود الحكومات السابقة بهدف رعايتهم، إذ تشكل نسبتهم 11 في المائة من سكان العراق. وتشير التقديرات الحكومية إلى وجود حوالي 4 ملايين شخص من ذوي الإعاقة. وفي فبراير/ شباط الماضي، أعلن وزير العمل والشؤون الاجتماعية العراقي أحمد الأسدي عن «إطلاق مبادرة بالتزامن مع اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، وتتضمن منح قروض للأشخاص ذوي الإعاقة، الذين جرى تأهيلهم مهنياً ونفسياً لتأسيس مشاريع مدرة للدخل وزجهم في شركات القطاع المختلط بنسبة 3 في المائة، وتشجيع القطاع الخاص على تعيين القادرين على العمل، وتفعيل المادة 16 الخاصة بتعيين 5 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة في دوائر الدولة بالتنسيق مع مجلس الخدمة الاتحادية».

ويؤكد الأسدي أن الحكومة العراقية التي دخلت عامها الثاني تتولّى برنامجاً واسعاً لمعالجة وضع ملايين الأسر الفقيرة وأصحاب الأمراض المزمنة والإعاقات الدائمة. لكن نشطاء يؤكدون أن البرنامج الحكومي لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة يحتاج إلى سنوات، كما أن هذه الشريحة لا تحتاج إلى الدعم المادي فقط، بل تستحق دمجها في المجتمع.

وبحسب خطة الحكومة، فإن تشريع تعديل قانون سلم رواتب الأشخاص المعوقين لضمان تقديم الخدمات للمشمولين يشمل تقديم الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة مجاناً، بالإضافة إلى منح مقعد في الدراسات العليا للأشخاص ذوي الإعاقة، ومنحهم تخفيضاً على التذاكر الخاصة بشركة الخطوط الجوية العراقية، وتوفير درجات وظيفية لهم في التعيينات الحكومية بنسبة 5 في المائة.

كما تشمل الامتيازات للأشخاص ذوي الإعاقة استيراد سيارة مستثناة من رسوم الجمارك والضرائب ومن أي رسوم شرط أن تكون هذه السيارة ملائمة لنوع الإعاقة. وبحسب مسؤول في وزارة العمل العراقية، فإن «الراتب المعين للشخص ذي الإعاقة يفترض أن يتجاوز 200 دولار»، مبيناً في حديثه لـ«العربي الجديد» أن «الجهود متواصلة لزيادة هذا الراتب لأنه غير كاف، لا سيما أن احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة كثيرة». من جهته، يقول ممثل الأشخاص ذوي الإعاقة لدى سكرتارية المجلس الأعلى للشباب عباس محمد شاكر إن «المجلس يتابع سير العمل والتنسيق مع الوزارات، من أجل استكمال كل متطلبات الفريق الوطني لذوي الإعاقة، الذي من المفترض أن يضم ألف شاب وشابة، ستكون مهامهم التواصل مع ذوي الإعاقة في عموم البلاد». ويوضح في حديثه لـ«العربي الجديد» أن «الحكومة العراقية تتجه حالياً إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتطوير مهاراتهم، ومنحهم الكفاءة التي تؤهلهم للمشاركة في سوق العمل والوظائف». وينتظر الأشخاص ذوي الإعاقة إقرار قانون رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة، الذي كانت حكومة السوداني قد تعهدت به في برنامجها ويشمل امتيازات عدة، بالإضافة إلى توفير فرص الاندماج في سوق العمل بما يتناسب معهم. واشتركت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» مع السلطات العراقية في وضع فقراته بالاعتماد على تحليل واقع الأشخاص ذوي الإعاقة». من جهته، يقول رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان العراقي أرشد الصالحي إن «مجلس النواب مسؤول عن تشريع وإصدار القوانين الخاصة بمساندة الأشخاص ذوي الإعاقة، وإنهاء متاعبهم ومتاعب المتضررين من العمليات الإرهابية والمتظاهرين وغيرهم. وخلال الفترات الماضية، وجراء المشاكل السياسية وتعطل عمل البرلمان، أرجئ تنفيذ مثل هذه القوانين»، موضحاً في حديثه لـ العربي الجديد» أن «هناك جهوداً جيدة من الحكومة الحالية لتأسيس وحدات خاصة بالدعم النفسي في بغداد والمحافظات وتفعيلها وتجهيزها وتحديد ضوابط ومهام عملها». يضيف الصالحي أن «هناك ضرورة لإشراك منظمات المجتمع المدني والتواصل مع هيئة رعاية ذوي الإعاقة وقسم شؤون المواطن في بغداد والمحافظات».

### معاناة يومية

تقول الناشطة في مجال حقوق الإنسان نور عبد الله إن «الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن يواجهون معاناة يومية في كل المواقف والمناطق، وهم في حالة سيئة بسبب الإهمال»، وتوضح في حديثها لـ«العربي الجديد» أن «رواتب الرعاية الاجتماعية التي تمنحها وزارة العمل قليلة جداً، لأنها لا توفر حاجات أساسية لمدة أسبوع، فهي أقل من 150 دولاراً».

تحقيق

الاستهداف الإسرائيلي الاخير لمخيم النصيرات جعل أهله والمهجرين إليه يخشون تدميره واحتلاله إمعاناً في تقسيم قطاع غزة إلى قسمين، في وقت لم يبق لهم مكان يذهبون إليه

# مخيّم النصيرات

## الأهالي يخشون تدميره واحتلاله وتقسيم قطاع غزة

غزة ـ **امجد ياغي**

بدأ جيش الاحتلال الإسرائيلي تنفيذ هجمات عسكرية على مخيم النصيرات والمناطق المحاذية له على مدار الأيام الثلاثة الأخيرة، الأمر الذي شكّل مفاجأة لسكان المخيم الذي كان يشهد هدوءاً حذراً خلال الفترة التي ركز فيها الاحتلال عملياته العسكرية على مدينة خانيونس ومجمع الشفاء الطبي في مدينة غزة. ويعتبر مخيم النصيرات من أكبر مخيمات وسط قطاع غزة، وهو ثاني أكبر مخيم للاجئين الفلسطينيين استقبالاً للمهجّرين من المناطق الشمالية في قطاع غزة بعد مخيم رفح جنوبي القطاع، ويفصله أقل من كيلومترين عن الطريق 749 والمنطقة التي يسيطر عليها الاحتلال، بهدف فصل شمالي قطاع غزة عن جنوبه. هاجم الاحتلال الإسرائيلي عدداً من مناطق مخيم النصيرات والأحياء المحاذية له، وتعمّد قصف وسط منطقة المخيم الجديد وأهداف في منطقة مخيم 2 في النصيرات ومنطقة بلوك 1، وهي أكثر المناطق اكتظاظاً بالنازحين. يقول محمد أبو مراحيل، وهو من سكان المخيم، إن الاحتلال باغتهم في الهجوم وتعمّد قصف الشوارع الرئيسية لشل الحركة. ويوضح في حديثه لـ «العربي الجديد» أن «المخيم متهالك ويضم نازحين من المناطق الشمالية ومدينة خانيونس، والذين لم يجدوا مكاناً في مدينة رفح، بتعمد الاحتلال تعطيل الحركة بالكامل في أجزاء المخيم الحيوية، وقد أغار على مناطق تضم نازحين، ما أدى إلى استشهاد كثيرين ممن اعتقدوا أن المخيم سيكون آمناً». يضيف: «الناس في المخيم قلقون جداً، خصوصاً أنهم باتوا مقيدين ولا مجال للنزوح والهرب. كما أن كثيرين لا يرغبون في النزوح خشية تدمير منازلهم واحتلال المخيم بهدف تقسيم قطاع غزة». ويشير إلى أن المخيم قبل العدوان الإسرائيلي كان يَنعم بالهدوء، على الرغم من كل الظروف الصعبة التي يعيشها أهله. ويعتمد معظم أهله على المساعدات الغذائية التي تقدمها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) ومؤسسات أخرى. وكان أول مخيم يستقبل نازحين من المناطق الشمالية للقطاع.

### مخطط توسعي

يرى أهالي المخيم أن الاحتلال يعمد إلى احتلال أجزاء كبيرة من المنطقة المحيطة بالمخيم، خصوصاً أن القصف المتواصل يستهدف النقاط الأقرب من الطريق 749. كما تعمّد استهداف أبراج الصالحي، وهي المنطقة التي يستطيع سكان الأبراج من خلالها رؤية الشارع الذي احتله الاحتلال الإسرائيلي لتستقر مركباته العسكرية. ودمّر الاحتلال مباني وعمارات سكنية في منطقة المغراقة ومدينة الزهراء شمالي المحافظة الوسطى في قطاع غزة على حدود المخيم، كما نفذ عمليات تجريف واسعة على حدوده على مدار يومين، وتحديداً خلف المدرسة المالية الحكومية في محيط جسر وادي غزة شمال مخيم النصيرات. نزح من مخيم النصيرات والمناطق الشمالية إلى مدينة دير البلح ومخيمها عدد قليل، بالمقارنة مع الذين كانوا قد نزحوا في وقت سابق عندما كان الاحتلال الإسرائيلي يهاجم مناطق مختلفة من قطاع غزة.

يقول الحفناوي لـ «العربي الجديد»: «شهدت أحياء المخيم الشمالية قصفاً متواصلاً، ونزحت عائلات إلى مساكن الأقارب أو الأصدقاء في منطقة مخيم 2 في يناير/كانون الثاني الماضي، ثم عادت بعدما عم الهدوء. كنا نترقب ونتأمل أن ينتهي العدوان، لكن الاحتلال يقصف بشدة مستخدماً الطائرات المسيرة». يضيف أن «مخيم النصيرات كبير. وفي حال قرر الاحتلال الدخول إليه برياً سنعيش كارثة كبيرة. وجدت اليوم مكاناً أنزح إليه في دير البلح». يلفت إلى أنّ «عدداً كبيراً من المقيمين في المخيم هم من النازحين. الاحتلال يقوم بتصفية المناطق الشمالية وقد دمر الكثير من المباني. من يرى حجم الدمار هناك سيقول إن الاحتلال يريد احتلال المنطقة بالكامل وليس قصف أهداف عسكرية كما يدعي». ونزح عدد من الأهالي من حي الشجاعية وحي الزيتون إلى المخيم باعتباره الأقرب جغرافياً، بعدما نفذ الاحتلال عمليات إبادة في الحيين. ويضم المخيم نازحين من مخيم البريج الذي أجبر أهله على النزوح جراء العملية العسكرية التي نفذها في فبراير/شباط الماضي، ليدمر عدداً من المنازل. ويقول أحد رجال الإصلاح (نشطاء أهليون محليون) في المخيم ويدعى أبو إسلام العبيد، إنّ الاحتلال ارتكب مجازر عدة ونفذ إعدامات في شوارع رئيسية، لافتاً إلى أنه يخطط للسيطرة على أطراف المخيم. يضيف أن الأهالي مصرّون على البقاء في منازلهم، تأكيداً على صمودهم وعدم إنجاح مخطط توسيع المنطقة المحتلة وصولاً إلى المخيم، مشيراً إلى أن الاحتلال يسعى لاحتلال شاطئ بحر منطقة النصيرات.

ويوضح العبيد في حديثه لـ «العربي الجديد» أن «مخيم النصيرات استقبل مهجرين من مختلف المناطق. لكن الاحتلال عمد إلى إعدام عدد من العائلات بمن فيهم عائلة أشقاء زوجتي، بينهم أطفال ونساء في منازلهم، ويرغب في الاستمرار وتوسيع القصف من أجل إخضاع سكان المخيم وإجبارهم على النزوح. لكن إلى أين ينزح الناس؟ بتنا ننتظر موتنا في أي لحظة».

### مركز صحي

تشير التقديرات إلى أن مخيم النصيرات يضم أكثر من 250 ألف غزي في الوقت الحالي، أكثر من نصفهم من المهجرين. ويشهد تدهوراً صحياً في ظل عدد النازحين الكبير. وتعمل فيه أربعة مراكز صحية تابعة لأونروا وأخرى حكومية، لكنها تواجه صعوبة في تأمين الإمدادات الطبية في معظم الأيام. وفرضت الظروف الصحية الطارئة تحويل المراكز الصحية القليلة إلى أقسام طوارئ، علماً أنها تعمل بنسبة 300 في المائة أكثر من قدرتها الاستيعابية. ويشير الطبيب الجراح رشاد أبو العينين، إلى أنه في ظل الضغوط تحول مركز العودة الصحي في المخيم إلى ما يشبه المستشفى. ويضم مخيم النصيرات مستشفى العودة، وهو أقرب إلى مركز صحي، ويتبع جمعية العودة الصحية والمجتمعية. ويعتبره سكان المخيم مستشفى بسبب العمل الذي يقوم به. وينشط منذ بداية العدوان في استقبال الجرحى، ويعمل على مدار الساعة بخلاف ما كان عليه الحال قبل بدء العدوان.

اختاروا النزوح من مخيم النصيرات جراء القصف (فرانس برس)

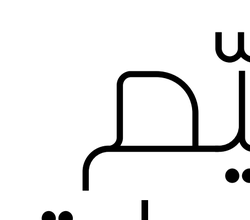


**250,000**
هو عدد قاطني مخيم النصيرات، وسط قطاع غزة، في الوقت الحالي، أكثر من نصفهم من المهجرين.



# أزمة التلوث إلى تفاقم في غزة

يواجه قطاع غزة أزمة بيئية كبيرة، في ظل تدمير البنية التحتية وتلوث المياه وتراكم النفايات وغيرها وعدم قدرة الهيئات المحلية على الحد منها

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

تتفاقم أزمة التلوث في مختلف مناطق قطاع غزة، وتحديداً في الجنوب، في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وتوقف عمل عشرات الهيئات المحلية بفعل القصف الجوي والمدفعي. وتراكمت القمامة في مختلف مناطق القطاع خلال الأسابيع الأخيرة جراء تعطل عمل الهيئات المحلية والبلديات، في ظل عدم توفر الوقود اللازم لتشغيل السيارات التابعة لهذه المؤسسات، وعدم قدرتها على تشغيل الأيدي العاملة.

علاوة على ذلك، فإن العشرات من موظفي هذه المؤسسات لم يتقاضوا رواتبهم على مدار أشهر الحرب باستثناء بعض الدفعات المالية المحدودة، الأمر الذي أثر على أوضاعهم المعيشية والاقتصادية. كما أن تكدس النازحين في مناطق الوسط والجنوب زاد نسبة التلوث وكميات النفايات وسط عدم قدرة البلديات والهيئات المحلية على التعامل مع الكثافة السكانية هذه. من جهة أخرى، فإنّ البنية التحتية، وتحديداً قنوات التصريف للمياه العادمة وغيرها، لا تستوعب حجم الضغط السكاني الهائل حالياً، وقد انشئت قنوات تصريف عشوائية خلال الحرب.

وتمثل الكثير من الشوارع والأزقة بالمياه العادمة، في ظل انتشار المخيمات العشوائية التي نزح إليها السكان هرباً من القصف والأستهداف في مناطق غزة والشمال. ويقدّر عدد الهيئات المحلية والبلديات التي تقدم الخدمات لنحو 2,4 ملايين نسمة في القطاع بنحو 25 هيئة بلدية ومحلية، وتنتخب هذه الهيئات من خلال انتخابات محلية، إلا أنها لم تجر في القطاع منذ عام 2005. حرب الإبادة الجماعية التي يشنها جيش الاحتلال الإسرائيلي ضد كل القطاعات في قطاع غزة أدت إلى تدمير تلك القطاعات، من بينها البيئة والبنية التحتية وشبكات الصرف الصحي وشبكات المياه، ما ترك انعكاسات خطيرة على حياة المواطنين في قطاع غزة، وشلّ عمل جميع بلديات قطاع غزة. ويؤكد رئيس بلدية رفح أحمد الصوفي أن الواقع البيئي في المدينة تضرر بشكل كبير بفعل استمرار الحرب على غزة، وقد دمرت البيئة الطبيعية في الأحراش والمسطحات المائية في المنطقة الحدودية. ويقول لـ «العربي الجديد» إن الكثير من الطيور هجرت المناطق الشرقية لرفح بفعل الازدحام السكاني الكبير والقصف الإسرائيلي على مدار نصف عام من الحرب. يضيف أن البيئة تأثرت بشكل كبير، وتسربت مياه الصرف الصحي إلى المياه الجوفية. كما أن إنشاء الحفر الامتصاصية في المناطق العشوائية للنازحين زاد من تلوث المياه. ويلفت إلى أن التلوث البيئي الحاصل بفعل الحرب على غزة أدى إلى انتشار الأمراض بشكل كبير بين المواطنين والنازحين خلال الأشهر الماضية، ما أدى إلى تضرر البيئة بشكل كبير في المناطق الجنوبية. ويقول إن زيادة عدد السكان بهذه الطريقة أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات والضغط الشديد على البنية التحتية من شبكة المياه والصرف الصحي والطرقات والمرافق الخدماتية، خصوصاً المرافق الصحية مثل المستشفيات والرعاية الصحية. ويشير إلى وجود 1,3 مليون نسمة في مدينة رفح، الأمر الذي انعكس سلباً على المنظومة الصحية وأدى إلى انهيارها بشكل كبير في ظل العجز عن تلبية الاحتياجات الرئيسية للمواطنين. ويوضح الصوفي أن الضغط الهائل للنازحين أدى إلى زيادة كميات النفايات من 100 طن يومياً إلى 500 طن، وسط عدم قدرة العاملين في هذا المرفق الحيوي على جمع وترحيل النفايات، عدا عن الانتشار الواسع للمخيمات العشوائية للنازحين في المناطق الغربية لرفح. ويوضح أن ما سبق أدى إلى انتشار القوارض والبعوض والذباب، إذ إن القدرة التشغيلية للبلدية في قطاع الصحة والبيئة لا تزيد عن 150 عاملاً يخدمون 1,3 مليون نسمة في رفح. علاوة على ذلك، دمر الاحتلال مكب صوفا للنفايات المعد سلفاً للتعامل مع النفايات في المناطق النموذجية، وتمت الاستعاضة عنه بمكب مؤقت في المناطق الغربية لمدينة رفح حتى انتهاء العدوان. من جهته، يقول المدير العام للمكتب الإعلامي الحكومي إسماعيل الثوابتة إن القطاع قبل الحرب كان يواجه نقصاً في المياه الصالحة للشرب، وكانت 97 في المائة من مياهه الجوفية غير صالحة للشرب بسبب تلوثها بمياه البحر وملوثات أخرى. وتفاقمت الأزمة خلال العدوان بسبب تدمير البنية التحتية للمياه، مثل محطات التحلية وشبكات المياه. ويقول الثوابتة لـ «العربي الجديد» إن أهالي القطاع يعتمدون بشكل كبير على المياه المحلاة، وتنتج محطات التحلية 50 مليون متر مكعب سنوياً، وهو ما يعتمد عليه الفلسطينيون في قطاع غزة. وخلال الحرب، أصبح الحصول على مياه للشرب حلماً صعب التحقق لدى أكثر من 95 في المائة من الأهالي والأحياء والمناطق، بالتالي، يلجأ المواطنون إلى شرب المياه المالحة وغير المعالجة التي تسبب ضرراً كبيراً للأطفال والناس بشكل عام.

ويحسب المسؤول الحكومي، يعيش الفلسطينيون تحديات حقيقية في غزة، أبرزها ارتفاع كلفة المياه المحلاة والتي تشكل عبئاً كبيراً على الناس، بالإضافة إلى انعدام التيار الكهربائي، وهو ما يؤثر على عمل البلديات ومحطات التحلية، وتلوث المياه الجوفية الذي يهدد صحة الأهالي بشكل واضح، الأمر الذي أدى إلى انتشار الأمراض. ويوضح أن الخسائر التقديرية والأولية المباشرة التي تعرض لها قطاع غزة حتى الآن تتجاوز 30 مليار دولار، وذلك من دون الأخذ بالاعتبار الخسائر غير المباشرة، نظراً لصعوبة حصرها في الوقت الحالي بسبب استمرار حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة.

تكدّس النفايات في رفح (فرانس برس)

يؤدي التلوث إلى انتشار الأمراض (الأرف أبو عمرة/ الأناضول)

يقول أبو العينين لـ «العربي الجديد»: «يعيش المخيم أزمة كبيرة جراء القصف، واستمراره يعني أزمة إنسانية صعبة. الطاقة الاستيعابية لاستقبال الجرحى لا تتجاوز الـ 100 مصاب في اليوم الواحد، وما شاهدناه خلال اليومين الماضيين هو ضعف هذا الرقم. سيكون هناك إسناد من مستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البلح باعتباره أقرب نقطة، لكننا نعيش قلقاً كبيراً خشية توسع الاستهداف الإسرائيلي». وتبلغ مساحة مخيم النصيرات حوالي 9,8 كيلومترات مربعة. أما نسبة السكان الأصليين لمنطقة النصيرات قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول فكانت تبلغ حوالي 20 في المائة، فيما يشكل اللاجئون الغالبية العظمى من السكان بنسبة 80 في المائة. وكان العدد الإجمالي للسكان يبلغ حوالي 90,000 نسمة. وتعد الكثافة السكانية في مخيم النصيرات مرتفعة وقد بلغت 6379 لاجئا في الكيلومتر المربع الواحد، ومتوسط حجم الأسرة هو 8 أفراد ومتوسط عدد الأفراد في الغرفة 4، بحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وتواصل القوات الإسرائيلية تَوغلها في أطراف مخيم النصيرات وسط قطاع غزة، وقصف مروحيات جيش الاحتلال الإسرائيلي بشكل عنيف المناطق الشمالية للمخيم. كما قصفت مدرسة في المخيم الجديد، شمال المخيم. وبدأت القوات الإسرائيلية عملية عسكرية في مناطق وسط القطاع المحاصر بينها محيط مخيم النصيرات، وسط تكثيف لعمليات القصف الجوي والمدفعي وإطلاق القنابل الدخانية باتجاه منازل المواطنين شمال مخيم النصيرات والمخيم الجديد. وأعلن جيش الاحتلال، يوم الخميس الماضي، أن الفرقة 162 بدأت عملية عسكرية مباغتة وسط قطاع غزة، في حين ذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي أن قواته بدأت عملية عسكرية في محيط مخيم النصيرات، واستهلتها بسلسلة من الغارات الجوية في المنطقة.

> لا يرغب أهالي النصيرات في النزوح خشية تدمير منازلهم
>
> يعتمد معظم أهالي المخيم على مساعدات «أونروا» ومؤسسات أخرى

# هجوم «كروكوس» يجدد نقاشات تفعيل عقوبة الإعدام في روسيا

عاد النقاش حول تطبيق عقوبة الإعدام في روسيا، على خلفية الهجوم الإرهابي على قاعة «كروكوس سيتي هول» للحد من هجمات مماثلة، وهو ما لا يزال موضع خلاف

موسكو ـ **رامي القليوبي**

منذ واقعة الهجوم الإرهابي على قاعة العروض «كروكوس سيتي هول» على أطراف موسكو في 22 مارس/ آذار الماضي، والذي راح ضحيته نحو 140 قتيلاً، لم يتوقف الجدال في روسيا بسبب تعالي الأصوات المنادية بإعادة تفعيل عقوبة الإعدام بين من يرون فيها عاملاً رادعاً لمن يفكر في ارتكاب جريمة بالغة الخطورة وآخرين يعتبرونها ممارسة غير إنسانية لا تساهم في الحد من ارتكاب الجرائم.

وبعد الهجوم الإرهابي، انهال سيل من المقترحات من بعض السياسيين الروس لإعادة تفعيل عقوبة الإعدام، وكان في طليعتهم نائب رئيس مجلس الأمن الروسي والرئيس السابق، دميتري مدفيديف، الذي عُرف سياسياً ليبرالياً في سنوات رئاسته من عام 2008 إلى عام 2012، متحولاً بعد بدء الحرب الروسية في أوكرانيا في عام 2022 إلى أحد أبرز أنصار الخط المتشدد. وفي وقت لاحق، صرح رئيس كتلة حزب «روسيا الموحدة» في مجلس الدوما (النواب) الروسي، فلاديمير فاسيليف، بأن المجلس سينظر في قضية تطبيق عقوبة الإعدام في قضايا الإرهاب، معتبراً أن «القرار المتخذ سيلبي تطلعات المجتمع»، فيما أعربت مستشارة النائب العام الروسي، نتاليا بوكلونسكايا، هي الأخرى عن دعمها لإلغاء الحظر المفروض على عقوبة الإعدام.

مع ذلك، لا يمكن لمجلس الاتحاد تجاوز قرار المحكمة الدستورية بشأن عقوبة الإعدام، وفق ما أشار إليه رئيس لجنة القانون الدستوري وبناء الدولة في مجلس الاتحاد، أندريه كليشاس. كما سبق لرئيس المحكمة الدستورية، فاليري زوركين، أن أكد في عام 2022 أنه من وجهة النظر القانونية، لا يجوز إلغاء تعليق عقوبة الإعدام في روسيا إلا عن طريق إصدار دستور جديد. ثمة جدال حول الآلية القانونية الواجب اتباعها لإعادة تفعيل عقوبة الإعدام التي لا يزال يتضمنها القانون الجنائي الروسي، رغم تعليق تطبيقها حين انضمت موسكو إلى مجلس أوروبا عام 1996 واستمرت في عضويته حتى الانسحاب منه إثر تدهور علاقاتها بصورة غير مسبوقة مع الغرب مع بدء حربها المفتوحة في أوكرانيا في 24 فبراير/ شباط 2022. ويجرّم المحامي دميتري أغرانوفسكي بأن موقف المحكمة الدستورية لا يشكل سوى عقبة فنية يمكن تجاوزها على ضوء تغير الظروف الجيوسياسية، معتبراً في الوقت نفسه أن تطبيق عقوبة الإعدام يجب أن يقتصر على حالات استثنائية حتى يكون وسيلة ردع لا ممارسة عامة. ويقول أغرانوفسكي الذي تقارب خبرته في مجال المحاماة ثلاثة عقود، في حديث لـ «العربي الجديد»: «موقف المحكمة الدستورية ليس سوى عقبة فنية يمكن تخطيها نظراً إلى تغير الظروف الجيوسياسية بعدما أصبحت البلاد في حالة نزاع خارجي. أعتقد أنه لا بد من تفعيل عقوبة الإعدام على أن تقتصر على حالات استثنائية حتى تصبح عاملاً رادعاً يحول دون وقوع جرائم فائقة الخطورة».

ويستشهد بنص المادة 43 من القانون الجنائي الروسي التي تلخص أهداف العقوبات في استعادة العدالة الاجتماعية ومنع وقوع جرائم جديدة، موضحاً: «أضع نفسي محل ذوي ضحايا هجوم كروكوس، وبصراحة لا أرى سبيلاً آخر لتحقيق العدالة إلا بتطبيق الإعدام في حق الجناة». ويذكّر بأن الإعدام هو واحد من أقدم العقوبات على الإطلاق في التاريخ، آسفاً لكونه عقوبة أثبتت فاعليتها، ولذلك لا يزال تعتمدها العديد من دول العالم، وفق اعتقاده.

من جهة أخرى، يرى المحامي دميتري دينزه أن الدعوات إلى إعادة تفعيل عقوبة الإعدام لا تستند إلى أي دراسات تؤكد جدواها في الوقاية من حدوث جرائم بالغة الخطورة، بل لا تنبع إلا من مشاعر الكراهية حيال مرتكبيها. ويقول لـ «العربي الجديد»: «من يدعو إلى تطبيق عقوبة الإعدام لا يشعل سوى الكراهية والبغض من دون جلب أي نفع، ولا يستند في دعواته إلى أي دراسات رغم أن أبحاثاً عديدة تظهر أن خطر الإعدام لا يثني مرتكبي الجرائم بالغة الخطورة، وملوثات أخرى. وتفاقمت الأزمة خلال العدوان بسبب تدمير البنية التحتية للمياه، مثل محطات التحلية وشبكات المياه. ويقول الثوابتة لـ «العربي الجديد» إن أهالي القطاع يعتمدون بشكل كبير على المياه المحلاة، وتنتج محطات التحلية 50 مليون متر مكعب سنوياً، وهو ما يعتمد عليه الفلسطينيون في قطاع غزة. وخلال الحرب، أصبح الحصول على مياه للشرب حلماً صعب التحقق لدى أكثر من 95 في المائة من الأهالي والأحياء والمناطق، بالتالي، يلجأ المواطنون إلى شرب المياه المالحة وغير المعالجة التي تسبب ضرراً كبيراً للأطفال والناس بشكل عام.

ويحسب المسؤول الحكومي، يعيش الفلسطينيون تحديات حقيقية في غزة، أبرزها ارتفاع كلفة المياه المحلاة والتي تشكل عبئاً كبيراً على الناس، بالإضافة إلى انعدام التيار الكهربائي، وهو ما يؤثر على عمل البلديات ومحطات التحلية، وتلوث المياه الجوفية الذي يهدد صحة الأهالي بشكل واضح، الأمر الذي أدى إلى انتشار الأمراض. ويوضح أن الخسائر التقديرية والأولية المباشرة التي تعرض لها قطاع غزة حتى الآن تتجاوز 30 مليار دولار، وذلك من دون الأخذ بالاعتبار الخسائر غير المباشرة، نظراً لصعوبة حصرها في الوقت الحالي بسبب استمرار حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة.

خلال إقامة حفل تأبيني لضحايا الهجوم على قاعة «كروكوس سيتي هول» (صفا كاراكان/ الأناضول)

> لا يمكن تجاوز قرار المحكمة الدستورية بشأن عقوبة الإعدام
>
> إعادة تفعيل عقوبة الإعدام لا تستند إلى أي دراسات تؤكد جدواها

للحبل استخدامات كثيرة... اللعب احدها (ياسر قديح/ Getty)

# أطفال غزة

## لعب وضحك وسط الدمار

**يصعب تصوّر ما عاشه ويعيشه الأطفال في قطاع غزة منذ بدء العدوان الإسرائيلي على القطاع وحتى اليوم. ولا يتعلّق الأمر بأصوات القصف المستمرة والدمار والنزوح، فما شهده القطاع يتجاوز معنى المأساة بأشواط، ولا يمكن للطفل بطبيعة الحال تحملها. هؤلاء خسروا بيوتهم وأغراضهم وألعابهم وأصدقاءهم وأهلهم وأطرافهم ومدارسهم... خسروا الكثير أو ربما كل شيء، إلى درجة نكاد ننسى أنهم أطفال حقاً. إلا أن صورهم وهم يلعبون أو يختلقون الألعاب، في محاولة لعيش طفولتهم وإيجاد لحظات من الفرح رغم هول المأساة، تذكرنا مجدداً أنهم أطفال يستحقون، كما أي طفل حول العالم، حياة آمنة تصان فيها كامل حقوقه من دون تجزئة.**

**صنع أطفالٌ من الدمار ألعاباً تسليهم في يومهم. ولا ينحصر الأمر بأيام عيد الفطر الثلاثة. ففي ظل المأساة المستمرة التي يعيشونها، ما من خيار أمامهم غير التكيف، لا بل محاولة تحويل أي شيء إلى احتمال للسعادة والضحك والتفاؤل بانتهاء العدوان وإعادة الإعمار والنوم بهدوء. أطفال غزة، ورغم الأرقام التي تشير إلى تعمد الاحتلال الإسرائيلي استهدافهم خلال عدوانه، لا يزالون قادرين على الضحك واللعب والتفكير بغد جديد مختلف والتفاؤل ونشر الأمل بين بعضهم البعض. الابتسامات على وجوههم التي تخبئ وجعاً غير مسبوق، تقول الكثير. هم أطفال يؤمنون بطفولتهم وإن جعلتهم الحرب رجالاً ونساء وحملتهم مسؤوليات كبيرة قبل الأوان.**

(العربي الجديد)

**لعبة من واقع الحال** (محمد عابد/ فرانس برس)

**أرجوحة وسط الدمار** (محمود عيسى/ الأناضول)

**تلعب مع القطة** (محمد عابد/ فرانس برس)

**رش المياه وسيلتهم للهو** (ياسر قديح/ Getty)

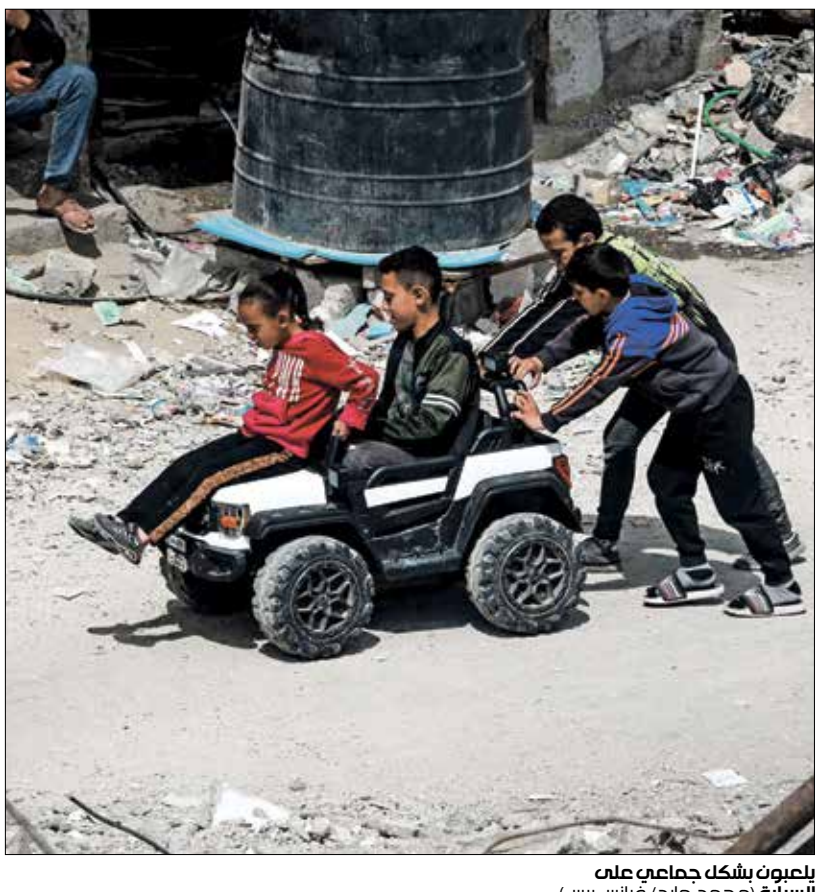

**يلعبون بشكل جماعي على السيارة** (محمد عابد/ فرانس برس)

**يبقى للرمل سحره** (محمد عابد/ فرانس برس)